



COVID-19

وأثره على وثائق التأمين البحري التغطيات، الاستثناءات
أثر الفيروس على سوق التأمين البحري الأردني

نشرة توعوية صادرة عن
لجنة التأمين البحري
الاتحاد الأردني لشركات التأمين

(تشرين الأول / ٢٠٢٠)

تتمثل القضية الرئيسية في مدى استجابة وثائق التأمين البحري في حالة عدم وجود ضرر مادي على البضائع المؤمن عليها.
لتقييم كيفية استجابة الوثائق، فمن المهم النظر فيما إذا كان تفشي فيروس كورونا هو السبب الحقيقي للخسارة بدلاً من أن يكون له تأثير غير مباشر على النشاط الاقتصادي، وكذلك ما إذا كان بإمكان شركات التأمين إثبات تطبيق استثناءات الوثيقة. ولكن هل تغطي وثيقة التأمين البحري الخاضعة لشروط نموذج (أ) و(ب) و(ج) الصادرة عن مجمع مكنتبي التأمين بلندن المطالبات الناجمة عن التأخير بسبب تفشي فيروس كورونا .

وثيقة التأمين البحري

يمكن تلخيص التغطية التأمينية بما يلي: ولأخذ نموذج (أ) على سبيل المثال:

- ١- تغطية جميع الأخطار التي تلحق بالشيء المؤمن عليه باستثناء ما هو مستثنى في البنود ٤ و ٥ و ٦ و ٧ .
- ٢- تغطية العوارية العامة ومصاريف الإنقاذ البحري .
- ٣- مسؤولية التصادم المشتركة .

دعونا نلقي نظرة على الاستثناءات والبنود ٤,٥ على وجه الخصوص، الذي ينص على الخسائر أو النفقات الناتجة عن التأخير، وبالرغم من أن التأخير ناتج عن خطر مؤمن ضده (باستثناء النفقات المستحقة الدفع بموجب البند ٢ أعلاه).

المصاريف الوحيدة المستحقة الدفع هي تلك التي تندرج تحت البند (٢) الذي يشير إلى العوارية العامة ورسوم الإنقاذ وعليه فإن أي مصاريف خلاف ما ذكر ناتجة عن التأخير لا تشملها وثيقة التأمين البحري بحسب شروط نموذج أ.

شروط رسوم الشحن

ينص هذا الشرط على أنه إذا تم إنهاء الرحلة في مكان آخر غير ذلك المكان المحدد في البوليصة، فسوف يتم تعويض المؤمن لهم عن أي رسوم إضافية معقولة يتكبدها في تفريغ البضائع وتخزينها وإرسالها إلى الوجهة النهائية، ومع ذلك، فيشترط أن يكون هنالك خسارة أو ضرر مادي ناتج عن خطر مؤمن عليه أولاً لتفعيل هذا الشرط، فإذا لم يكن هناك تلف أو خسارة للبضائع المؤمنة ، فلن يتم تطبيق شرط رسوم الشحن.

هل هناك سبباً حقيقياً يجعل الخسائر من هذا النوع غير قابلة للتأمين ؟

بشكل عام، يتم استبعاد هذه المطالبات بموجب الوثائق الحالية، هذا ببساطة لأن المسؤولية المحتملة غير معروفة في الوقت الذي يتم فيه أكتتاب الخطر ، فمن المحتمل أن تزيد قيمة المطالبات عن قيمة الشحنة نفسها.

مثال بسيط يوضح سبب ذلك : أحد التجار الأردنيين قام ببيع أحد التجار في الصين شحنة من المواد الغذائية وتم تحميلها بموجب عقد نقل مع البائع وملاك السفينة .

في الطريق إلى الصين ، تم إعلام المالكين بإغلاق ميناء التفريغ بسبب فيروس كورونا مما أجبر البائعين لتفريغ البضاعة في ميناء آخر أو إعادة الشحنة.

تكاليف القيام بذلك ، بما في ذلك التأخيرات الكبيرة للسفينة وتكاليف رحلة العودة قد تتجاوز قيمة البضائع.

سوق التأمين البحري العالمي

إن الانطباعات الأولية تشير إلى أن تأثير تفشي فيروس COVID-19 على مطالبات التأمين البحري قد يكون محدوداً. كانت استجابة شركات التأمين المباشرة وشركات إعادة التأمين هي فرض استثناءات على التغطية بالنسبة لهذا الخطر حيث تتضمن شروط التجديد عبر أسواق التأمين المحلية والعالمية الآن استثناءات في شروط الوثائق.

بالنسبة للوثائق السارية حالياً والتي لا تحتوي حتى الآن على استثناء محدد، فقد فتحت نقاشاً كبيراً حول ما إذا كانت هذه الوثائق تهدف إلى الاستجابة للمطالبات الناشئة عن حدث مثل COVID-19. حيث أنه من المتفق ضمناً أن تكون هناك خسارة مادية فعلية للبضائع المؤمنة لكي يتم تغطيتها في وثيقة التأمين.

سوق التأمين البحري الاردني

إذاً، يمكن أن نستنتج أنه لا أثر يذكر لـ COVID-19 على وثائق التأمين البحري في السوق الأردني، إلا أن تأثيره واضح وكبير على نمو أقساط التأمين البحري.

فقطاع التأمين البحري الأردني يمر في ظروف صعبة للغاية، الأوضاع السياسية وحركة الاستيراد والتصدير وإغلاق المعابر البرية جميعها أرهقت هذا القطاع ويأتي فيروس COVID-19 ليضاعف تلك المصاعب حيث انخفضت الأقساط الإجمالية لسوق التأمين البحري بنسبة ٤,٦٪ لغاية ٢٠٢٠/٧/٣١ مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي بحسب الإحصائية الصادرة عن الاتحاد الأردني لشركات التأمين، ويأتي هذا الانخفاض بعد سلسلة من الانخفاضات خلال العشرة سنوات السابقة ليصل حجم الأقساط السنوية لسوق التأمين البحري إلى أقل مستوى له خلال العشرة سنوات السابقة .

إجمالي أقساط سوق التأمين البحري والطيران في الأردن :

Year	Premium
2010	JD 24,613,910
2011	JD 30,738,029
2012	JD 30,150,137
2013	JD 28,086,631
2014	JD 28,658,379
2015	JD 24,085,474
2016	JD 22,119,318
2017	JD 19,744,781
2018	JD 19,724,203
2019	JD 17,796,665
2020	JD 10,924,256*

* أقساط التأمين البحري لسوق التأمين الأردني كما في ٧/٣١ من عام ٢٠٢٠ مقارنة مع نفس المدة للعام الماضي .

إن نتائج الاستبيان الذي قام به الاتحاد العام العربي للتأمين في بداية الجائحة يؤكد على عدم ورود أي مطالبات بشكل عام من السوق الأردني في الفترة السابقة فيما يخص أي مطالبات بحرية لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بفيروس COVID-19.

وللتأكيد على الاستنتاج الذي توصلنا له، فقد تم أيضاً مخاطبة الشركات المحلية والتي أكدت على عدم ورود أي مطالبات على وثائق التأمين البحري لها علاقة بالفيروس .

هذا وستقوم اللجنة بمتابعة أي تطورات فيما يخص هذا الموضوع وتناوله في النشرات القادمة إذا اقتضت الحاجة .

الاتحاد الاردني لشركات التأمين

www.JIF.jo



الشميساني - شارع الملكة علياء - عمارة رقم ٤٥
عمان - الأردن



+ ٩٦٢ ٦ ٥٦٨٩٢٦٦



Training@JIF.jo



ص.ب ١٩٩٠ عمان ١١١١٨ الأردن



+ ٩٦٢ ٦ ٥٦٨٩٥١٠



JIF - Jordan Insurance Federation الاتحاد الأردني لشركات التأمين



JIF_Jordan